مصر: تأجيل محاكمة القاضيين مكي والبسطاويسي وسط اجواء مواجهة وحصار امني لوسط القاهرة

■القاهرة ـ رويترز: تأجلت امس الى ايار (مايو) القادم محاكمة قاضيين مصريين بارزين يقولان انهما يعاقبان على مطالبتهما باستقلال كامل للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية واشراف قضائي كامل على الانتخابات العامة. ويحاكم محمود مكي وهشام البسطاويسي نائبا رئيس محكمة النقض أمام مجلس الصلاحية وهو محكمة تأديبية تنظر في مدى صلاحية القضاة لولاية القضاء ويرأسها رئيس محكمة النقض. وقالت مصادر قضائية ان المحكمة أجلت نظر القضية لاستكمال مرافعة المحامين الذين يتولون الدفاع عن القاضيين.

وقال أحد المصادر ان المحامين عن مكي والبسطاويسي «دفعوا ببطلان المحاكمة لوجود اتهامات جنائية موجهة للقاضيين عن تصريحات لهما حول مشاركة قضاة في تزوير الانتخابات التشريعية الماضية».

وأضاف «قال المحامون ان نظر دعوى جنائية يبطل نظر أي دعوى أخرى تتناول موضوعها».

وقبل ساعات من عقد جلسة المحاكمة امس وهي الاولى فرض ألوف من أفراد قوات مكافحة الشغب حصارا مشددا حول مقر دار القضاء العالي وهو مجمع للمحاكم عقدت فيه الجلسة. ومنعت قوات الامن مئات المتظاهرين من دخول مكان المحاكمة.

وامتد الحصار ليشمل مباني نقابة الصحافيين ونادي القضاة ونقابة المحامين المجاورة. ومنعت قوات الامن الصحافيين من دخول نقابتهم. كما كابد قضاة ومحامون ليدخلوا نادي القضاة أو دار القضاء العالي. وفرقت قوات الامن مئات من الناشطين الذين تظاهروا تأييدا للقاضيين واعتقلت عددا منهم وضربت عددا اخر. وقالت مريم سيد وهي ناشطة في حزب الغد لرويترز «أوقعوني على الارض وضربوني بالجزم (الاحذية)».

ويقول قضاة في مجلس الصلاحية ان مكي والبسطاويسي وقضاة اخرين بارزين يطالبون بانهاء هيمنة وزارة العدل على الشؤون المالية والادارية للقضاة وانهاء هيمنة وزارة الداخلية على جداول الناخبين وقد انخرطوا في عمل سياسي بادلائهم بتصريحات حول ادعاءات بتزوير انتخابات مجلس الشعب التي أجريت في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) وهو ما يعد اخلالا بواجبهم القضائي.

وقالت مصادر بنادي القضاة ان حوالي ألفي عضو في النادي الذي يقود حملة المطالبة باستقلال القضاء ونزاهة الانتخابات بدأوا اجتماعا طارئا للجمعية العمومية بعد انتهاء جلسة محاكمة مكي والبسطاويسي.

وأغلق الحصار الامني بالكامل شارعين رئيسيين تطل عليهما المباني المحاصرة الموجودة في وسط القاهرة وأغلق شارعا ثالثا لفترات متقطعة مما أدى الى بطء حركة المرور في بقية أنحاء المنطقة. ووقف بعض سائقي السيارات حوالي ساعة دون حراك في بعض الشوارع في الوقت الذي امتد فيه تأثير بطء الحركة الى أحياء قريبة.

وقال مصدر أمني ان قوات مكافحة الشغب فرقت أو ألقت القبض على عشرات من المتظاهرين قرب دار القضاء العالي في وقت سابق من امس الخميس. ولم يعرف على الفور عدد المقبوض عليهم أو ما اذا كانت الشرطة اطلقت سراحهم في وقت لاحق. وفضت قوات مكافحة الشغب الاربعاء اعتصام ناشطين يؤيدون احتجاج مئات من القضاة على محاكمة مكي والبسطاويسي. كما ألقت القبض على بعض الناشطين.

ونظم حوالي ثلاثة الاف من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين مؤتمرا بمدينة الاسكندرية الساحلية أمس للتضامن مع القضاة.

وشارك في المؤتمر حزبا التجمع والغد وحركة الاشتراكيين الثوريين وحركة شباب من أجل التغيير. وردد المشتركون في المؤتمر هتافات تأييد للقضاة. وتحتدم المواجهة بين الحكومة والقضاة المستقلين منذ نحو عام وكانوا هددوا بالامتناع عن الاشراف على انتخابات الرئاسة التي أجريت في أيلول (سبتمبر) لكنهم تراجعوا.

وبعد انتخابات مجلس الشعب أصدروا تقارير عن تجاوزات حدثت فيها وتحدث عدد منهم في الفضائيات العربية التي يشاهدها مصريون كثيرون. ويحظى القضاة المستقلون بتأييد جماعة الاخوان المسلمين أكبر جماعات المعارضة ومعظم أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الانسان.

رجال امن بزي مدني ينهالون ضربا على احد المعارضين اثناء اعتقاله في وسط القاهرة امس (اف ب)

السلطات المصرية: مرتكبو هجمات دهب من البدو ويرتبطون بمنفذي الهجمات في طابا وشرم الشيخ

دهب ـ من جيلان زيان:

تشتبه السلطات المصرية بان مرتكبي اعتداءات دهب ليل الاثنين هم من بدو سيناء الذين يستعدون لحملة اعتقالات كما يحصل كلما شهدت المنطقة تفجيرات.

وافاد وزير الداخلية حبيب العادلي الاربعاء ان مرتكبي اعتداءات دهب الاثنين والهجومين في منطقة الجورة شمال سيناء الاربعاء هم من بدو سيناء، مشيرا الى علاقة الاعتداءات بالتفجيرات السابقة في طابا وشرم الشيخ.

وقال العادلي متحدثا للتلفزيون الحكومي ان «المعلومات التى لدينا تشير إلى ان (مرتكبي اعتداءات دهب) هم من بدو سيناء وأن العمليات لها ارتباط بالأحداث السابقة».

واتهم القضاء المصري جماعة «التوحيد والجهاد» الاسلامية بالمسؤولية عن تفجيرات طابا وشرم الشيخ في سيناء، وهي جماعة لم تكن معروفة آنذاك وتقول انها تابعة لاسامة بن لادن ومساعده ايمن الظواهري.

وبحسب مصادر امنية، فان معظم المصريين الثلاثين الذي تم اعتقالهم في اطار التحقيق الجاري في اعتداءات الاثنين هم من بدو شمال سيناء.

وقال طارق صالح صاحب متجر في دهب «اذا لم تعثر (الاجهزة الامنية) على احد فسوف تأتي الينا وتقول لنا (اما ان تقدموا احدا ما او نختار نحن)».

وقبيلة مزينة التي ينتمي اليها صالح تملك ارض مدينة دهب جنوب شرق سيناء وهي كبرى قبائل جنوب سيناء.

ويقبع رجال العشيرة في قراهم المبنية بالطين عند اسفل الجبال الزهرية اللون المطلة على المنتجع، في انتظار ان تطلق قوات الامن حملتها ضدهم.

واسفرت اعتداءات دهب الثلاثة عن 18 قتيلا بينهم اجانب، وكانت الموجة الثالثة من ا لتفجيرات في سيناء خلال 18 شهرا.

وبعد اعتداءات طابا (34 قتيلا في تشرين الاول ـ اكتوبر 2004) وشرم الشيخ (نحو 70 قتيلا في تموز ـ يوليو 2005)، قامت قوات الامن بحملات اعتقالات في شبه الجزيرة شملت الالاف من البدو، قبل ان تطلق سراحهم.

وقال محمد مزينة احد زعماء القبيلة «ان هذه الاعتداءات كانت رسالة تحد الى الحكومة»، في اشارة الى وقوعها عشية ذكرى الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) 1982.

واضاف «ان المهاجمين كانوا يقولون للحكومة انهم لن ينضموا الى الاحتفالات (في هذه الذكرى). انها رسالة سياسية وليست مجرد هجوم ارهابي». وتزامنت اعتداءات طابا وشرم الشيخ ايضا مع محطات مهمة في تاريخ مصر، غير ان وزير السياحة المصري محمد زهير جرانة سعى لطمأنة السياح الذين يقصدون مصر بالملايين كل سنة، مؤكدا ان «امن جميع زوارنا هو همنا الرئيسي».

ويرجح العديد من المحللين ان تكون اعتداءات دهب من فعل مجموعة اسلامية متمركزة في شمال سيناء وتتحرك بوحي من ايديولوجية اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة.

وافادت صحيفة الاهرام الحكومية عن فحوص للحمض النووي جارية للتحقق مما اذا كانت بعض الاشلاء هي لصاحب بطاقة هوية وجدت في مكان الاعتداء وتحمل اسم عيد عطا سليمان، وهو بدوي من شمال سيناء. وقال جمعة صالح سليمان متحدثا في متجره بدهب «ان بدو الشمال مختلفون عنا، انهم اقرب الى الاسرائيليين والفلسطينيين. والحكومة تخشى في الشمال التاثيرات الخارجية».

واضاف «يجدر بالحكومة توظيف البدو في الأمن لأنهم قادرون على السيطرة على المنطقة بشكل افضل».

واوضح البدو انهم حتى لو نجوا من حملات الشرطة التي يتوقعون ان تأمر بها الحكومة سعيا لاثبات حزمها في مواجهة الارهاب، فانهم سيواجهون حتما ازمة معيشية حادة.

وقال الشيخ مزينة «اننا قلقون على السياحة».

ويجتذب منتجع دهب الساحلي الصغير ما بين ثمانين ومئة الف سائح غربي واسرائيلي كل سنة ويقصده هواة الغطس في البحر الاحمر.

وافاد الزعيم القبلي انه تم سحب رخص العمل من افراد العشيرة بعد اعتداءات شرم الشيخ ولم يؤذن لهم بالعمل مجددا الا في كانون الاول (ديسمبر).

وعلى اثر هذا الاجراء، عانت القبيلة من ازمة مالية كبيرة اضطر العديد من افرادها الى بيع جمالهم لكسب عيشهم.

وقال محمد حميد وهو منظم رحلات في الصحراء من عشيرة مزينة انه «بعد اعتداءات شرم الشيخ دخلنا في مفاوضات طويلة مع الحكومة لاسترداد رخص العمل ونأمل الا يتكرر ذلك». اف ب

مبارك يعد بالانتصار في «المعركة ضد الارهاب»

■ القاهرة ـ اف ب: وعد الرئيس المصري حسني مبارك بالانتصار في المعركة «ضد الارهاب» بعد سلسلة اعتداءات دموية وقعت هذا الاسبوع في شبه جزيرة سيناء.

وقال الرئيس مبارك في خطاب متلفز القاه في مركز المؤتمرات في القاهرة بمناسبة الاول من ايار (مايو) «امن الوطن واستقراره .. يمثلان خطا أحمر لا أسمح لاحد بتجاوزه».

وقال «سنكسب معركتنا مع الارهاب .. سنحاصره ونقتلع جذوره ونجفف منابعه» وتعهد باستعمال «قوة القانون وحسمه» للانتصار على الارهابيين.

واوقعت 3 هجمات انتحارية شنت بشكل شبه متزامن يوم الاثنين 18 قتيلا ومئات الجرحى على الاقل بينهم عدد من الاجانب في منتجع دهب السياحي على البحر الاحمر.

ولم يسفر هجومان انتحاريان اخران يوم الاربعاء في الجورة استهدف احدهما القوات المتعددة الجنسية عن وقوع قتلى.

واتهم وزير الداخلية المصري حبيب العادلي البدو بالضلوع بهذه الاعتداءات.

وقال «معلوماتنا تشير إلى أن مرتكبي الحوادث الارهابية سواء التى جرت بمنطقة دهب أو في منطقة الجورة (..) هم من بدو سيناء»، مضيفا أن لهؤلاء «علاقة بالاحداث السابقة والتي جرت في كل من طابا وشرم الشيخ» عام 2004 و2005.

وتحمل السلطات المصرية مجموعة التوحيد والجهاد الاسلامية الراديكالية مسؤولية اعتداءات شرم الشيخ التي اوقعت 70 قتيلا في تموز (يوليو) 2005 واعتداءات طابا التي اوقعت 34 قتيلا في تشرين الاول (اكتوبر) 2004.

مراقبون: مصر تعيش أجواء أيام السادات الأخيرة ومحاولة تصعيد جمال مبارك تزداد تعقيدا بسبب تلاحق الأحداث

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسام أبو طالب:

حذر مراقبون من تردي الاوضاع التي تشهدها مصر معتبرين المناخ المخيم على القاهرة في الوقت الراهن يشبه الى حد كبير أيام السادات الأخيرة.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» أكد رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم ان الايام الراهنة تشهد نهاية نظام وان الاجواء تذكر باللحظات الاخيرة من حياة أنور السادات حيث كانت البلاد تشهد اجواء احتقان.

واضاف في تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» بأن الأجواء الآن أشد سخونة واحتقان من ايام السادات وذلك بسبب العداء الذي يكنه النظام لفئات بأكملها وقال «اعتقد ان العام الراهن سوف يشهد تحولات خطيرة بالنسبة لمصر».

وأيد المستشار يحيى الرفاعي رئيس نادي القضاة الاسبق وشيخ وجهة النظر تلك مؤكدا بأن المتابع لما يجري ليس سوى محاولة لاستعارة عمر افتراضي.

واضاف بأن صراع أي نظام مع رجال القضاء في أي دولة معناه ان ذلك النظام يلفظ انفاسه الاخيرة.

وأشار الكاتب والمفكر القبطي ميلاد حنا الى ان الرئيس مبارك ونظام حكمه يواجهان أزمات مستعصية.

وقال «كيف سيخرج من أزمته وهو يعادي القضاة والمحامين والصحافيين والاقباط والاحزاب والعمال والفلاحين وليس له مصلحة سوى مع حفنة من رجال الاعمال»؟

وانتقد الكاتب بهاء الدين شعبان الكتّاب الموالين للنظام، مشيرا الى انهم اصبحوا يواجهون العزلة وذلك لأنه لا احد مع النظام الآن باستثناء المستفيدين.

وطالبه عزيز صدقي رئيس وزراء مصر الاسبق ورئيس الجبهة الوطنية من اجل التغيير بضرورة الاعداد لمرحلة ما بعد حكم مبارك باعتبار ان النظام بالفعل يشهد أيامه الاخيرة.

قال صدقي في تصريحات لـ«القدس العربي» علمتنا الايام ان اي نظام حكم يحتمي بجحافل الشرطة ويضرب المتظاهرين ويستأسد على شعبه بالخارج فانه يكتب بيده نهايته. واضاف بأن الوضع الآن يشير الى انفجار محتمل وأن الاوضاع اشد سخونة من ايام السادات.

واستنكر عصام شيحة عضو الهيئة العليا لحزب «الوفد» تغلغل نفوذ الامن في كافة مؤسسات الدولة ومحاولة النظام الوقيعة بين القضاء، وقال ان ذلك لن يؤدي سوى الى مزيد من تآكل شرعية الحكم فكيف لحاكم ان يرضى بضياع هيبة القضاء التي تعد أساس شرعيته. ووصف مجدي أحمد حسين أمين حزب «العمل» المجمد ما يجري حاليا بأنه صراع ضد الشرعية حيث لم يكن نظام الحكم يتوقع ان يخرج القضاة عن صمتهم ويشقوا عصا الطاعة.

واضاف مجدي بأنه يتوقع سقوط النظام في غضون عام على الأرجح وذلك بسبب انتشار حالة السخط بسرعة شديدة في قاع المجتمع فضلا عن الطبقة المتوسطة التي تحولت لشرائح من المتسولين والمديونين.

وعبر الشاعر احمد فؤاد نجم عن شعور بداخله يصل لحد اليقين بأن النظام سوف يكون في ذمة الله في غضون عدة شهور وتوقع ان يكون الدفع بجمال مبارك لخلافة والده هو اللحظة التي تشتعل فيها الاحداث.

وأكد محمد عبدالقدوس عضو مجلس نقابة الصحافيين بأن اللحظة الراهنة مناسبة للغاية اذا ما تكاتفت القوى الوطنية لازاحة الحزب الوطني عن سدة الحكم.

واضاف بأن الرئيس مبارك غير قادر على الدفع بنجله لخلافته وذلك لأن الامور تتعقد بسرعة شديدة.

متمردو دارفور يرفضون ورقة الوساطة الافريقية

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

على الرغم من اعلان حركة تحرير السودان رفضها الكامل لمقترحات الوسطاء الافارقة في ابوجا يترقب السودانيون بكثير من الاهتمام ما ستسفر عنه الضغوط الدولية والوسطاء الافارقة من نتائج سير المفاوضات الجارية في ابوجا بين اطراف النزاع والتي يتوقع مراقبون ان يكون غدا السبت موعدا لاعلان اتفاق ينهي ازمة اقليم دارفور السوداني الذي بدا يستقطب اهتماما اكبر بعد الشريط المسجل لزعيم القاعدة اسامة بن لادن الذي دعا فيه الى الجهاد اذا ما وطئت اقدام القوات الدولية ارض دارفور.

وكان علي حسين دوسة رئيس لجنة السلطة بحركة تحرير السودان احدى اكبر الحركات المتمردة في دارفور قال عقب تسلمهم لورقة الوساطة «ان الوساطة اجهضت مساعيهم وخذلتهم بانحيازها السافر للحكومة» مشيرا الى انها كانت امامها فرصة تاريخية لاثبات قدرة الاتحاد الافريقي الوليد على حل قضايا القارة بصفة عامة وقضية دارفور بصفة خاصة. وقال دوسة أن كل الخيارات مفتوحة امامهم، مشيرا الى انهم سيقدمون ردا متكاملا وشاملا على ورقة الوساطة وسينهون مباحثاتهم مع الوساطة في الموعد المحدد الثلاثين من نيسان (ابريل) الحالي ومن ثم يتوجهون مباشرة الى احراش وادغال دارفور (الميدان).

واكد دوسة أنهم مستعدون للجلوس على طاولة المفاوضات في اي زمان ومكان من اجل الوصول الى سلام ولكن تحت رعاية وساطة محايدة داعيا الاسرة الدولية للبحث عن وسيط آخر اذا ما ارادت تحقيق السلام في دارفور. واعلن بأنهم سيستمرون في النضال والكفاح حتى ينال اهل دارفور حقوقهم ومطالبهم المشروعة موضحا بأنهم قدموا ما في وسعهم خلال الخمسة اشهر الماضية.

فيما تجددت على الارض في دارفور الاشتباكات بين المتمردين حيث قتل (12) وأصيب آخرون بجراح معظمها طفيفة في اشتباكات مسلحة بين مليشيات حركة تحرير السودان المتمردة بدارفور جناحي عبدالواحد محمد نور ومني اركو مناوي جنوب منطقة طويلة بولاية شمال دارفور.

وقال جبارة الله اسحق قائد معسكر مليشيات حركة عبدالواحد محمد نور جنوب منطقة طويلة ان قوة تتبع لقوات اركو مناوي هاجمت المعسكر في ساعة متأخرة من مساء أمس بقوة تقدر بمئة فرد مستخدمين ثلاث عربات لاندكروزر مزودة بالاسلحة النارية ودخلت مع قواتنا في اشتباكات مسلحة اسفرت عن مقتل (12) وإصابة العشرات من الطرفين إلا انه أشار إلى أن إصابة غالبية الإصابات من قواته تعتبر طفيفة.

واعلن في الخرطوم ان وفدا شعبيا سيغادر الى ابوجا لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والحركات المتمردة بدارفور. وقال أمين بناني رئيس حزب العدالة القومي ان زيارة الوفد تأتي في إطار مناقشة الحوار الدار فوري والعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، مشيرا إلى سعي الوسطاء وقال أنهم يبذلون جهودا ايجابية لانجاح المفاوضات. وغدا تتجه الانظار الى ابوجا لمشاهدة لحظات التوقيع على اتفاق السلام او ترتد لدارفور التي ستشتعل اكثر بعد التطورات الاخيرة وظهور تنظيم القاعدة كطرف قوي في القتال ينتظر القوات الدولية.

اليمن: المحاكمة العسكرية للمتهمين الامنيين بقضية هروب 23 معتقلا من عناصر القاعدة تبدأ قريبا

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

ذكرت مصادر رسمية امس ان اجراءات محاكمة المتورطين الامنيين في قضية تسهيل فرار 23 معتقلاً من سجناء تنظيم (القاعدة) من معتقل الجهاز المركزي للامن السياسي (المخابرات) بصنعاء قد استكملت وستبدأ قريبا عملية محاكمتهم عسكريا بعد ان تم التحقيق معهم.

واكدت ان توجيهات عليا صدرت تقضي باحالة المتهمين الى القضاء العسكري ليتولى اجراءات محاكمتهم بتهم التقصير والاهمال في اداء عملهم الامني والذي مكّن المعتقلين من سجناء القاعدة بتنفيذ عملية الفرار من معتقل الامن السياسي بنجاح.

في غضون ذلك ذكرت صحيفة (26 سبتمبر) الرسمية ان توجيهات عليا صدرت الى الجهات المعنية قضت بالعمل على استكمال كافة التحقيقات مع جميع العناصر المحتجزة بتهمة الانتماء الى تنظيم (القاعدة) او على ذمة الاشتباه بتورطها بقضايا ارهابية.

واشارت الى ان التوجيهات اكدت على ضرورة استكمال ما تبقى من اجراءات التحقيقات مع تلك العناصر واحالة من يثبت تورطهم في قضايا ارهابية او جنائية يعاقب عليها القانون الى القضاء ليتولى النظر فيها والبت في امر المتهمين على ذمتها.

موكدة ان النيابة الجزائية المتخصصة ستقوم بتقديم ملفات نحو 60 شخصاً الى المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا امن الدولة التي ستتولى محاكمتهم فور استكمال ما تبقى من اجراءات التحقيق معهم.

وقالت «انه ومن خلال اجراءات التحقيق وبعد مراجعة وفرز ملفات المحتجزين والتي تمت من قبل النيابة العامة والجهات المعنية والتي شملت اكثر من 170 ملفاً وجد ان الاشخاص الـ60 هم من يمكن تقديمهم الى المحاكمة».

واضافت «انه تبين كذلك ان 92 شخصاً ممن تم التحقيق معهم ومراجعة ملفاتهم لم تتوفر الادلة الكافية التي تثبت تورطهم بقضايا جنائية او تورطهم باعمال ارهابية، ومن ثم فقد رات الجهات المعنية بان لا وجه لاقامة الدعوى من جانب النيابة العامة بالنسبة لهؤلاء».

وذكرت ان خمسة من المتهمين الذين تمت عملية مراجعة ملفاتهم هم من بين السجناء الذين كانوا قد تمكنوا من الفرار من معتقل جهاز الامن السياسي مطلع شباط (فبراير) الماضي ضمن 23 معتقلا تمكنوا من الفرار، في تلك العملية.

من جهة اخرى ذكرت المصادر الرسمية امس ان السلطات الامنية اليمنية ستقوم خلال الفترة القادمة بتسليم السلطات الامنية السعودية 16 معتقلا من العناصر المطلوبة للاجهزة الامنية السعودية بقضايا امنية متفاوتة، في اطار الاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين الجارين.

منظمات المجتمع المدني اعتبرته انتصارا في ملف الحريات الدينية والمجلس القومي لحقوق الانسان ينفي ضلوعه في الموضوع

بعد 45 عاما من معارضة رجال الدين: القضاء الاداري يعترف رسميا بالبهائيين المصريين وسط استغراب الأزهر وحياد الكنيسة

القاهرة ـ القدس العربي ـ وليد طوغان:

اثار حكم محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة حول عقيدة البهائيين المصريين والاعتراف بديانتهم المحظورة عدة تساؤلات في حلف مفتوح منذ ما يزيد على 40 عاما رفضت فيه السلطات المصرية حتى مجرد اشارة البهائيين لديانتهم بالبطاقة الشخصية وأي من أوراق الهوية.

اعتبر الحكم ـ صدمة ـ للأوساط الدينية، خصوصا مع الفتوى الصادرة في مجمع البحوث الاسلامية ـ عام 2003 ـ باعتبار البهائية عقيدة فاسدة لا يمكن الاعتراف بها ولا التعاطي مع معتنقها رسميا في بلد لا يعترف إلا بالديانات السماوية الثلاث.

وفيما اعتبرت مؤسسة الازهر الحكم ـ لا يتماشى مع واقع الاحداث ولوازمها ـ اعلنت منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ـ رضاها الكامل عن الحكم واعتبرته اساساً للحريات الدينية والشخصية، الملف المعلق حتى الآن في مصر.

ومن جانبه اعتبر ممدوح نخلة المحامي ـ مدير مركز الكلمة لحقوق الانسان ـ والموكل من قبل البهائيين المصريين ـ الحكم حلا عادلاً للبهائيين المصريين الذين يعانون من عدم قدرتهم تسجيل انفسهم كبهائيين بخانة الديانة بالمحررات الرسمية.

كانت عائلة بهائية مصرية قد لجأت للقضاء اشتكت ضباط ومديري مصلحة الاحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية لامتناعهم عن تسجيل دياناتهم بالبطاقة الشخصية فاصدرت المحكمة برئاسة المستشار فاروق عبد القادر رئيس مجلس الدولة الحكم الذي اكد على حق العائلة تسجيل ديانتها كما تشاء.

وفيما اعتبرت منظمات المجتمع المدني الحكم نفسه ـ بادرة ضوء تفتح الباب امام مزيد من الحريات، اعتبر آخرون ان الحكم يفتح على الجانب الآخر تساؤلات عديدة اولها ارتباطه بالضغوط الدولية ـ والأمريكية الأخيرة ـ فيما يعرف بملف ـ حقوق الاقليات، اضافة لتساؤلات اخرى حول ارتباط الحكم الاخير بالأدوار التي مارستها المنظمة الدولية البهائية ـ مقرها الولايات المتحدة ـ على الحكومات العربية في الاعوام الثلاثة الاخيرة.

وفي اجابة على تساؤلات «القدس العربي» صرح مصدر مسؤول بالمجلس القومي لحقوق الانسان ـ شدد على عدم ذكر اسمه ـ ما يقال عن ـ ضغوط شابت الحكم الاخير ـ مؤكدا في الوقت نفسه عن عدم صحة ما نشر الايام الخمسة الماضية عن ضلوع المجلس القومي لحقوق الانسان برئاسة السفير مخلص قطب في دفع موضوع حقوق البهائيين لدى الجهات المسؤولة.

لكن ممدوح نخلة المحامي رغم اقراره بأن حكم المحكمة ـ جاء قائما على أسس حقوقية وقانونية ارتأتها المحكمة فأصدرت حكمها، إلا انه اشار لـ«القدس العربي» حصوله على وعد قبل اسابيع من السفير مخلص قطب الذي ابدى استعداده للتدخل الشخصي لحل مشاكل البهائيين لدي الجهات المسؤولة في مصر، وقال نخلة: حتى صدور الحكم لم يتحرك المجلس القومي، ولم تطرأ على معاناة البهائيين أية تعديلات واعتبر نخلة ان الحكم صفحة جديدة بيضاء في تاريخ حلف لازال شائكا. تداول الشارع المصري في الأسابيع الخمسة الماضية حديثا اكد طلبا قدمه عن البهائيين المصريين ـ نصيب بباوي ـ من البابا شنودة ـ التدخل بثقله لدى السلطات المصرية للسماح للبهائيين اثبات ديانتهم بالمحررات الرسمية إلا ان نصيب بباوي نفسه نفى ـ لـ«القدس العربي» ـ طلبه من البابا شنودة أي شيء في هذا الخصوص، كما نفى كونه بهائيا من الاساس. وقال في اتصال هاتفي من الاسكندرية ـ محل اقامته ـ انه قبطي مسيحي معتز بمسيحيته!!

وفيما اعتبر القس ـ مرقص عزيز ـ راعي الكنيسة المعلقة ـ البهائيين ليسوا مسيحيين ولا تخص قضاياهم رجال الدين المسيحي، أبدي الشيخ محمد عبد المنعم البري ـ العميد السابق لكلية أصول الدين بجامعة الازهر ـ استغرابه صدور حكم كهذا لطائفة لا يمكن حسبانها على الاسلام. وقال البري لـ«القدس العربي» ان عدة فتاوى صادرة من الازهر الشريف ومجمع البحوث الاسلامية بخصوص تلك الطائفة باعتبارهم ـ فئة مارقة ـ كانت كفيلة بالتعامل مع الموضوع بشكل مختلف.

ومن جانبه رفض د. علي جمعة مفتي الجمهورية امس اعتبار البهائية دينا خاصا، المفتي الذي لم يرد على اتصالات «القدس العربي» الهاتفية نقلت عنه وكالات الانباء امس اعتراضه على حكم القضاء الاداري، مؤكدا بحث دار الافتاء امكانية الطعن على الحكم بالطرق القانونية المعروفة.

رغم عدم وجود احصاءات رسمية، يقول البهائيون ان عددهم يزيد على المليون ويتركزون في القاهرة والاسكندرية، إلا ان الحكومة المصرية تقدرهم بما لا يزيد على 4 آلاف شخص.

خلال الاربعين عاما الماضية تنوع ملف هؤلاء بين الشدة من جهة الحكومة تارة وبين اللين تارة اخرى، ورغم عدم المام الشارع المصري بقدر كبير بهؤلاء إلا ان قضية تنظيم ـ بهاء الله ـ التي تم الاعلان عنها في نيسان (ابريل) عام 85 وما صاحبها من تداول اعلامي كانت كفيلة بتداول الموضوع على ألسنة المصريين.

فقد قبضت السلطات المصرية ضمن اعضاء تنظيم ـ بهاء الله ـ على التشكيلي الراحل ـ حسين بيكار ـ الذي اعترف بأنه بهائي وان بطاقته الشخصية تثبت هذا على اساس حكم محكمة ببا الشرعية 1923 التي اعتبرت البهائية ـ مذهبا اسلاميا شيعيا ـ إلا ان بيكار نفى كون البهائية طائفة اسلامية مؤكدا انها دين مستقل مثله مثل المسيحية واليهودية والاسلام.

وبعد ستة أشهر افرجت السلطات المصرية عن بيكار ـ لكبر سنه ـ ومن ثم افرجت عن آخرين، فيما امتنعت مصلحة الأحوال المدنية منذ ذلك الحين الاستجابة لطلبات البهائيين بالنص على ديانتهم بالبطاقة الشخصية. وفيما قبل ـ عام 1961 ـ صدر القرار الجمهوري رقم 84 باغلاق وحظر المحفل البهائي الكبير بحي العباسية ومصادرته لصالح وزارة الاوقاف، إلا ان القرار نفسه لم يلزم السلطات لا بالسلب أو بالايجاب في التعامل مع متطلبات البهائيين بالأوراق الرسمية. ومنذ أواخر الثمانينيات حتى عام 2000 ارتضى البهائيون المصريون الوضع الذي وصفوه ـ بالغريب ـ مخافة، الا ان صدور فتوى الأزهر عام 2001 وفتواه عام 2003 باعتبار تلك الطائفة ـ لا تخرج عن كونها طائفة مارقة تنكر المعلومة في الدين بالضرورة ـ اضافة لتوصيات الازهر الجهات القضائية والتنفيذية ـ استعمال كافة الوسائل للقضاء على تلك الظاهرة ـ هو الذي حفز البهائيين بدورهم في التهديد برفع الامر للقضاء الذي اصدر حكمه الاخير.